

Distr.: General
22 June 2006
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بالعملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا - مقدمة

١ - أخطر رئيس مجلس الأمن، في رسالته المؤرخة ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ (S/2006/344)، الأمين العام بأن أعضاء المجلس قرروا إيفاد بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ يرأسها السفير جان - مارك دو لا سابلير. وبعد إجراء مشاورات بين أعضاء المجلس، أُنفق على أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي: السفير جان - مارك دو لا سابلير (فرنسا)، رئيسا للبعثة

والسفير بازيل إيكويي (جمهورية الكونغو)

والسفير لارس فابورغ - أندرسن (الدانمرك)

والسفير نانا - إيفاه ابنتنغ (غانا)

والسفير شينيشي كيتاوكا (اليابان)

والمستشار فيتاليانو غالاردو (بيرو)

والسفير بيتر بوريان (سلوفاكيا)

والسفير أوغوستين ب. ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة)

والوزير المستشار ويليام برينسيك (الولايات المتحدة الأمريكية)

٢ - وترد صلاحيات البعثة في مرفق الوثيقة S/2006/344.

٣ - وقد زارت البعثة كينشاسا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه، حيث قابلت رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ونواب الرئيس الأربعة، كلا على حدة؛ وأعضاء مكتب



اللجنة الانتخابية المستقلة؛ وأعضاء منتدى يضم أعضاء بعض الأحزاب الـ ٢٧٣ المشتركة في العملية الانتخابية؛ وأعضاء مكتب الهيئة العليا لوسائل الإعلام؛ واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية؛ ومجموعة كئاسية متنوعة تضم زعماء دينيين؛ ومجموعة من المنظمات غير الحكومية النسائية التي تركز نشاطها على مسألة العنف الجنسي.

٤ - واجتمعت البعثة كذلك مع ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وممثلين عن قطاع الأعمال المحلي من أعضاء اتحاد المؤسسات في الكونغو؛ فضلا عن كريستوف لوتوندولا، عضو البرلمان الانتقالي ورئيس اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقييم مشروعية العقود المبرمة خلال الصراعين اللذين نشبا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٨. كما اجتمعت البعثة مع اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، وعقدت اجتماعات منفصلة مع أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كينشاسا، ونائب قائد القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي.

٥ - واستمعت البعثة إلى إحاطة قدمها كبار مسؤولي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم ويليام ليسبي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايلي منقريوس وروس ماونت نائبا الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. واستمعت البعثة أيضا إلى إحاطة من إبراهيم ديغين كا رئيس فريق الخبراء المعني بحظر الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤). كذلك عقدت البعثة اجتماعا غير رسمي مع موظفي البعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وجرت الزيارة السابعة لمجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ظرف وصلت فيه العملية الانتقالية إلى مرحلتها الأخيرة، التي يفترض أن تنتهي بإجراء انتخابات حرة نزيهة مفتوح باب الاشتراك فيها أمام جميع أفراد الشعب والأحزاب السياسية في البلد.

ثانيا - العملية السياسية والانتخابية

٧ - شددت بعثة مجلس الأمن على ضرورة إجراء الانتخابات حسب الجدول الزمني الذي أعلنته اللجنة الانتخابية المستقلة، في جو سلمي دونما تخويف أو خوف أو هجاء. وإذ شددت اللجنة على نزاهة المجتمع الدولي وحياده تماما في العملية الانتخابية، فقد حثت السلطات الانتقالية على كفالة حيز متكافئ للتنافس خلال الانتخابات، يشمل إمكانية وصول جميع الأحزاب والمرشحين إلى وسائل الإعلام على قدم المساواة. وفي الوقت ذاته،

يتعين على المرشحين والأحزاب السياسية أن يتصرفوا بمسؤولية حيال قبول نتائج الانتخابات وعدم اللجوء إلى العنف في حالة حدوث منازعات انتخابية، وأكدت البعثة على ضرورة حل مثل هذه المنازعات بواسطة الآليات الملائمة. كما دعت البعثة إلى نشر الجدول الزمني للانتخابات كاملاً، بما فيه تواريخ الجولة الثانية المحتملة للانتخابات الرئاسية والإقليمية والمحلية.

٨ - وشاطر الرئيس كاييلا أعضاء بعثة مجلس الأمن قلقهم بشأن تدهور المناخ السياسي في الفترة السابقة للانتخابات، بما في ذلك أعمال التخويف السياسي، والحد من حرية وصول بعض الأحزاب السياسية الصغرى إلى وسائل الإعلام. وثمة أيضاً تحيز، حسبما ذكر، لدى وسائل الإعلام الوطنية إلى بعض الأحزاب. وبالإشارة إلى دعوات المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلى إجراء "حوار" سياسي بشأن العملية الانتخابية، أوضح الرئيس كاييلا أنه سيدعو عما قريب إلى عقد اجتماع يضم جميع المؤسسات الانتقالية ونواب الرئيس الأربعة ورئيسي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، فضلاً عن رؤساء المؤسسات الخمس التي تدعم الديمقراطية، بما فيها اللجنة الانتخابية المستقلة. وسيكون هدف الاجتماع هو التوصل إلى فهم مشترك للوضع السياسي وطمأنة السكان. وأعاد تأكيد التزام المؤسسات الانتقالية بإجراء الانتخابات وفقاً للتواريخ التي أعلنت عنها اللجنة الانتخابية المستقلة. وشدد الرئيس كاييلا على ضرورة احترام ٣٠ تموز/يوليه كتاريخ لإجراء الانتخابات. وستناقش أيضاً خلال الاجتماع المقترح مسألة إدارة شؤون الدولة خلال الفترة التي ستعقب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المؤدية إلى تشكيل المؤسسات المنتخبة، بما فيها الحكومة.

٩ - واعترف الرئيس كاييلا بالتدهور الذي حدث مؤخراً في المناخ السياسي، ولا سيما فيما يتعلق بلهجة ومضمون الحملة التي انطلقت قبل الفترة الرسمية التي ستبدأ في ٣٠ حزيران/يونيه. وقد أخذت بعض الجهات الفاعلة السياسية تُشجّع على إشاعة خطاب يحض على الكراهية وإقصاء بعض شرائح السكان من العملية الانتخابية. كما تروج بعض مصادر الإعلام لمفهوم للهوية الوطنية، لا يخلو من مخاطر، تحت مسمى "الهوية الكونغولية". وأكد على التزام الحكومة بمعالجة هذه المسائل بشكل حاسم. وتأسف الرئيس لوقوع أعمال تخويف مؤخراً استهدفت، حسبما ورد في التقارير، بعض الأحزاب السياسية والمرشحين. وأقر بصعوبة تنظيم أول انتخابات تجرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ٤٥ سنة. وإذ لاحظ أن من المرجح ألا تتسم الانتخابات بالكمال، فقد تعهد بمعالجة دواعي قلق المرشحين بتشجيع الجهود الرامية إلى توفير مناخ آمن خلال الانتخابات.

١٠ - وقال الرئيس كاييلا إن تشكيل جيش منضبط وذو مصداقية يمثل عملية مستمرة. وخلال الفترة الانتقالية، تقلص هامش قدرة الحكومة على إحراز تقدم في تنفيذ جميع الأولويات الواردة في البرنامج الانتقالي. إذ جرى التركيز في المقام الأول على تنظيم الانتخابات. وحظيت العملية الانتخابية بمساعدات دولية تقنية ولوجيستية ومالية جوهرية، في حين قُدمت مساعدة دولية غير كافية لإصلاح القطاع الأمني. وما زالت هناك تحديات عديدة تتعلق بإصلاح الخدمات الأمنية، بما في ذلك الجيش والشرطة. وأدان الرئيس أعمال العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس التي يرتكبها الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة. وأشار إلى أن الحكومة قد اتخذت خطوات من أجل التصدي للمساءلة، من قبيل اعتقال عدد من العسكريين، بمن فيهم ضباط كبار.

١١ - وأقر الرئيس بأن العديد من المهام ذات الأولوية الواردة في البرنامج الانتقالي، بما فيها إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية، لن يتحقق قبل الانتخابات. فالانتخابات، حسبما قال، ليست هدفا في حد ذاته بل حدث سيهيئ الظروف الشرعية لمواصلة الإصلاحات الديمقراطية. وينبغي أن تركز أولويات ما بعد الانتخابات على عملية التعمير والتنمية، بما في ذلك تحسين حالة الأمن والظروف المعيشية اليومية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تتواصل عملية إدماج الجيش بعد الانتخابات.

١٢ - وأشار الرئيس كاييلا إلى توقعات السكان الكبيرة وضرورة إسراع الحكومة، التي ستكون قد انتخبت لتوها، بتحقيق فوائد السلام للشعب بعد الانتخابات. وسيتعين تناول مسألة توقعات الجمهور للحيلولة دون زعزعة استقرار الحكومة، التي لن تكون لها، على حد قوله، إلا قدرة محدودة على المعالجة الفورية لشواغل السكان الأكثر إلحاحا. وسيطلب الأمر دعما دوليا متضافرا ومتواصلا لمساعدة الحكومة المنتخبة على إحراز تقدم فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، وتوسيع نطاق سلطة الدولة، والحكم الرشيد. وأعرب الرئيس كاييلا عن أمله في أن يتاح لتنمية البلد بعد الانتخابات دعم يماثل في مستواه ما قدم لتمويل عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيلزم بذل جهود إضافية من أجل كفالة مستوى عال من التمثيل للمرأة في مؤسسات ما بعد الانتخابات.

١٣ - وشكرت بعثة مجلس الأمن الرئيس كاييلا على مساعدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوصل إلى الإفراج عن أفراد حفظ السلام النيباليين السبعة، الذين كان يحتجزهم قائد ميليشيا محلية في إيتوري منذ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦.

١٤ - وأعرب نواب الرئيس عن انشغالهم البالغ بمناخ التعصب السائد، الذي نجم عن التخويف السياسي وما تقوم به بعض الأحزاب من حض الجمهور على التزوع إلى مواقف

إثنية وقومية، بوسائل تشمل الرهان على جنسيات بعض المرشحين للرئاسة. وحثت بعثة مجلس الأمن الحكومة على تقديم الدعم المالي اللازم إلى الهيئة العليا لوسائل الإعلام لتمكينها من تأدية عملها، بما في ذلك ضمان إمكانية وصول جميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام. وأشار نائب الرئيس بيمبا وروبيروا، على حد سواء، إلى ضرورة ضمان تكافؤ فرص وصول جميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام. وحثت بعثة مجلس الأمن نائب الرئيس ييروديا على تشجيع التسامح خلال الحملة الانتخابية.

١٥ - وإذ أعرب نواب الرئيس بيمبا، وروبيروا، وزاهيدي نغوما عن التزامهم الثابت بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الوطنية في ٣٠ تموز/يوليه، حسبما أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات، دعوا كذلك إلى إجراء "حوار" سياسي بين المؤسسات الرئيسية للمرحلة الانتقالية. واقترحوا أن يضم مثل هذا المنتدى زعماء الأحزاب السياسية الرئيسية أيضا، وأشاروا إلى أنه سيساعد على توضيح بعض المعوقات التقنية التي تؤثر على الجدول الزمني الانتخابي؛ فضلا عن طمأنة السكان بشأن التزام السلطات بتنفيذ الجدول الزمني الانتخابي المعلن، وتخفيف حدة التوتر السياسي المتزايد.

١٦ - وأكد نواب الرئيس، ولا سيما بيمبا وروبيروا، على الحاجة إلى كفالة مصداقية العملية الانتخابية، بوسائل تشمل نزاهة المحكمة العليا والمحاكم الأخرى، التي سيؤول إليها الفصل في المنازعات الانتخابية، ونزاهة الدوائر الأمنية. وأعرب نائب الرئيس بيمبا عن اعتقاده بأن لجنة الحكماء المقترحة ينبغي أن تؤدي دورا فنيا في المقام الأول يتعلق بمساعدة المحكمة العليا على الفصل في المنازعات الانتخابية. وأشار كذلك إلى أهمية حضور عدد كبير من مراقبي الانتخابات في مراكز الاقتراع، ولا سيما خلال عملية عد الأصوات وعند الإعلان عن النتائج.

١٧ - وأعرب نائب الرئيس روبيروا عن اعتقاده بأن التحسن العام في الوضع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيسمح بإجراء الانتخابات دون حوادث أمنية كبرى. غير أن ثمة بعض الجيوب في كيفوس وإيتوري ما زال الأمن فيها منعهدا. ورحب نائب الرئيس روبيروا بنشر القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي، التي ستطمئن السكان على الأمن خلال العملية الانتخابية.

١٨ - كما دعا روبيروا نائب الرئيس، إلى بذل مزيد من الجهود، بما فيها جهود من قبل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للتصدي لاستمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات المسلحة الرواندية السابقة وعناصر إنترهاموي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واقترح أيضا أن تولي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية و بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولى أولوياتهما الأمنية لمواصلة ممارسة الضغط على الجماعات المسلحة، لمنعها من عرقلة العمليات الانتخابية. وأقر الرئيس كابيلا ونائبه روبيروا أيضا بأن العلاقات الثنائية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في الجهة الشرقية قد شهدت تحسنا في الشهور الأخيرة.

١٩ - وأعربت البعثة عن تهنتتها الحارة للجنة الانتخابية المستقلة نظرا للتقدم الذي أحرزته في تنظيم الانتخابات، الذي شمل تسجيل أكثر من ٢٥ مليون ناخب؛ وإجراء الاستفتاء على الدستور بنجاح، وإعلانها في ٣٠ نيسان/أبريل يوم ٣٠ تموز/يوليه موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية. وقال أبي مالو مالو، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، إن الجدول الزمني النهائي للانتخابات سيصدر في ٢٨ حزيران/يونيه، بعد إكمال تسجيل المرشحين للانتخابات في المقاطعات. وأشار أيضا إلى أنه قد تجري جولة ثانية للانتخابات الرئاسية في نفس موعد الانتخابات في المقاطعات. وفي هذا الصدد، حثت بعثة مجلس الأمن اللجنة الانتخابية المستقلة على بذل جميع الجهود الممكنة لتقصير الفترة الفاصلة بين الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية، إلى أقصى ما يمكن إذا اقتضت الضرورة إجراء جولة ثانية.

٢٠ - وأوضحت اللجنة الانتخابية المستقلة أنه ما تزال هناك أربعة تحديات رئيسية فيما يختص بضمان إكمال العملية الانتخابية بنجاح، وهي:

(أ) تدهور البيئة السياسية في الشهور الأخيرة تدهورا شديدا. ولا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لضمان احترام الحريات المدنية، وحرية وصول جميع الأحزاب السياسية والمرشحين، وعلى قدم المساواة، إلى وسائل الإعلام، وكذلك أمن الناخبين والمرشحين، وسلامة الإجراءات الانتخابية، ولا سيما عد الأصوات وإعلان النتائج؛

(ب) ما تزال هناك هواجس فيما يتعلق بالحالة الأمنية الهشة في بعض مناطق شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه أشير إلى أن عددا كبيرا من أفراد الشرطة الوطنية، الذين تم تدريبهم بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيكلف بتوفير الأمن خلال العمليات الانتخابية؛

(ج) تلزم مساعدات دولية إضافية للمؤسسات الأخرى التي تدعم المرحلة الانتقالية، ولا سيما الهيئة العليا لوسائل الإعلام، التي ينتظر أن تؤدي دورا حاسما في تنظيم البيئة الإعلامية خلال الحملة الانتخابية. كما سيكون الإسراع بإنشاء لجنة الحكماء أمرا مهما لتعزيز مصداقية العملية الانتخابية؛

(د) معاناة ميزانية الانتخابات من عجز يبلغ نحو ٤٦ مليون دولار.

٢١ - وأوضحت اللجنة الانتخابية المستقلة أنها تعمل مع بعض شركائها الدوليين لتعزيز قدرات ومصدقية محكمة العدل العليا ومحاكم المقاطعات، التي ستتولى الفصل في المنازعات الانتخابية. كما تتخذ تلك اللجنة خطوات للتوسع في نشر القواعد والمبادئ التوجيهية التي تحكم آليات حسم المنازعات الانتخابية على السكان والأحزاب السياسية، والمرشحين.

٢٢ - وحثت بعثة مجلس الأمن اللجنة على تكثيف حملة التوعية الوطنية. وأشار إلى وجوب إلمام الناخبين في جميع أرجاء البلد وعلى أفضل نحو ممكن بإجراءات الانتخاب والتصويت المعقدة، قبل أن تجرى الانتخابات. وفضلا عن ذلك، ستكون مصداقية الانتخابات عاملا فاصلا في ضمان الاستقرار في مرحلة ما بعد الانتخابات. وستكون لأنشطة الرصد التي يقوم بها عدد كبير من المراقبين الوطنيين والدوليين، بمراكز الاقتراع ومواقع عد الأصوات، أهمية حاسمة في المساعدة على كفاءة مصداقية العملية الانتخابية والحد إلى أقصى قدر ممكن من المنازعات على النتائج. وحثت البعثة أيضا اللجنة الانتخابية المستقلة على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لضمان شفافية وسلامة الجمع وعد الأصوات. واقترحت البعثة على اللجنة الانتخابية المستقلة اختبار إجراءاتها للتحقق من ذلك، بإجراء اختبارات استرشادية. كما رأت تزويد موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة، الذين سينتشرون في نحو ٥٠ ألف مركز اقتراع، بوسائل كافية للاتصالات.

٢٣ - وأكد أعضاء بعثة مجلس الأمن، خلال اجتماعهم مع مكتب الهيئة العليا لوسائط الإعلام، أهمية كفاءة حرية وصول جميع الأحزاب السياسية والمرشحين، على قدم المساواة، إلى وسائط الإعلام. وحثوا تلك الهيئة على توخي المصداقية والموضوعية والحياد في تنظيم وسائط الإعلام ورصدها أثناء العملية الانتخابية. وأوضح رئيس الهيئة أنها لم تجد الدعم الكافي لعملياتها من المجتمع الدولي والحكومة الانتقالية، الأمر الذي انعكس سلبا على قدرتها على تنفيذ ولايتها. وأوضح أيضا أن الهيئة صادفت صعوبات في تنظيم العدد الكبير من المنافذ الإعلامية الخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يمتلك المرشحون الرئاسيون الأساسيون الكثير منها.

٢٤ - وفي نفس الوقت، يعتقد رئيس الهيئة المذكورة أن التبكير في انطلاق حملات بعض المرشحين قبل بداية الفترة الرسمية للحملات في ٣٠ حزيران/يونيه قد ساهم في زيادة التوتر السياسي، مما في ذلك استخدام الرسائل الباعثة على الكراهية والتحقيق، دون حساب أو رقيب، إلى جانب التهجومات اللفظية الشخصية والاعتداءات الجسدية على بعض المرشحين. وعلى الرغم من أن بعثة مجلس الأمن أقرت بالصعوبات القائمة في مجال تنظيم وسائط الإعلام الخاصة، فإنها دعت السلطات الوطنية للعمل على كفاءة استناد الحملة

الانتخابية إلى برامج تنصدي لشواغل جمهورية سكان الكونغو الديمقراطية وعلى تنفيذ الحملة بروح الحوار والمصالحة الوطنية.

٢٥ - وأقرت البعثة بأهمية الدور الذي تقوم به السلطات الدينية في التشجيع على خوض الانتخابات بطريقة سلمية، وكذلك في تقديم الدعم للسكان في مجال التحضير للانتخابات. وأبلغت البعثة، أثناء اجتماعها مع الزعماء الدينيين، بأن الجماعات الكنسية قد أطلقت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ حملة لتثقيف الناخبين. كما شدد الزعماء الدينيون على ضرورة التزام جميع المرشحين بقبول نتائج الانتخابات بشكل سلمي. وأوضحوا أن الجمهور يعلق آمالا كبارا على إجراء الانتخابات في التواريخ المعلنة، مؤكداين أهمية تثبيت أي محاولات لتأخير الانتخابات، بإجراء مناقشات أو مشاورات سياسية مطولة مثلا.

٢٦ - وخلال لقاءها مع جمع كبير من ممثلي الأحزاب السياسية المشتركة في العملية الانتخابية، بما في ذلك الكثير من المرشحين للرئاسة، أكدت بعثة مجلس الأمن الأهمية التاريخية لهذه الانتخابات، موضحة أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يعلق آمالا كبارا على هذه الانتخابات. وحددت البعثة التأكيد على التزام المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة إلى العملية الانتخابية والعملية السلمية في البلد، ثم شددت على أن المسؤولية الأساسية عن نجاح إكمال العملية الانتخابية تقع على عاتق السكان والجهات الفاعلة السياسية.

٢٧ - كما حثت بعثة مجلس الأمن الأحزاب السياسية وقادتها على خوض هذه الانتخابات بروح التسامح والسلام والمصالحة، وتشجيع برامج تشمل أولويات ما بعد الانتخابات، بما فيها التعمير والأمن والحكم الرشيد والمصالحة والقضايا الأخرى التي تخدم مصالح شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على أفضل وجه. ودعت إلى تجنب الهجمات الشخصية والحض على الكراهية وتخويف المرشحين، بوسائل تشمل استخدام أجهزة أمن الدولة، كما دعت إلى إدانة ذلك بقوة. وأكدت البعثة أيضا على ضرورة الاحترام التام لنتائج الانتخابات.

٢٨ - وأعربت الأحزاب السياسية والمرشحون عن بالغ قلقهم إزاء تدهور المناخ السياسي، الذي يشمل عدم احترام السلطات على نحو متزايد للحريات المدنية، وعدم تكافؤ الفرص أمام جميع الأحزاب السياسية في الوصول إلى وسائل الإعلام، وتزايد التهديدات والمضايقات التي يتعرض لها المرشحون. وأبرزت الأحزاب السياسية الحاجة إلى توخي الأجهزة الأمنية الحياد في توفير الأمن للانتخابات. وقيل إن هناك حاجة لكفالة الأمن طوال عمليات التصويت وعد الأصوات وإعلان النتائج. ودعت أحزاب سياسية كثيرة إلى إجراء حوار سياسي لاستعراض العملية الانتخابية، بما في ذلك الجدول الزمني للانتخابات.

٢٩ - وتركزت المناقشات بين بعثة مجلس الأمن واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية على العملية الانتخابية، وإصلاح القطاع الأمني والقضايا المتعلقة. بمرحلة ما بعد الانتخابات،

بما في ذلك مسألة كفالة الشفافية في إدارة الاقتصاد. ودعا أعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية إلى الالتزام الصارم بالجدول الزمني للانتخابات. وأعربوا عن قلقهم إزاء تزايد النبرة السلبية في الحملة الانتخابية غير الرسمية ودعوا إلى اتخاذ تدابير لكفالة تكافؤ فرص جميع الأحزاب السياسية والمرشحين في الوصول إلى وسائل الإعلام، بما في ذلك تقديم الدعم الكافي للهيئة العليا لوسائل الإعلام في مجال تنظيم وسائل الإعلام أثناء فترة الحملة. كما شدد أعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية على ضرورة كفالة الحكومة أمن الصحفيين.

٣٠ - ويشاطر أعضاء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية البعثة القلق إزاء الحاجة إلى ضمان السلطات الانتقالية استمرارية إدارة الدولة في الفترة التي تعقب الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، إذا تطلب الأمر إجراء جولة ثانية. كما ترى اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية ضرورة توصل أصحاب المصلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى توافق في الآراء، في أقرب وقت ممكن، بشأن تعريف الأغلبية البرلمانية، بما يسمح بسرعة تعيين حكومة منتخبة وتنصيبها بعد انتخاب الرئيس وأعضاء الجمعية الوطنية. وناقش أيضا أعضاء اللجنة المذكورة مستقبل اللجنة، التي ستحل عند اكتمال العملية الانتقالية في البلد. وأعرب أعضاء عديدون عن اعتقادهم بأن وجود لجنة تخلف اللجنة الحالية وتضم أعضاء مماثلين من شأنه أن يدعم بفعالية أشد الحكومة الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تواصل عملية الإصلاح.

ثالثا - القضايا الأمنية

٣١ - شدد جميع المتحاورين مع البعثة على الحاجة إلى مواصلة السلطات للعمل من أجل ضمان الاستقرار بعد الانتخابات، بوسائل تشمل توفير الأمن لسكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليمها. وأشار أيضا إلى أن إحراز تقدم في إصلاح القطاع الأمني يعد أمرا حاسما لاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية في المستقبل. ولذا، يجب تكثيف الجهود في ذلك المجال. وينبغي تشجيع السلطات الانتقالية وقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على التركيز على ارتفاع مستوى الجيش الجديد وانضباطه، لا على حجم القوات المسلحة. ويمكن أن تقوم اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني بدور مفيد في كفالة تنسيق جهود إصلاح القطاع الأمني في فترة ما بعد الانتخابات.

٣٢ - وأحاطت البعثة علما بالتقدم المحرز في إدماج الجيش منذ زيارتها الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك إدماج ستة ألوية إضافية. ورحبت البعثة أيضا بالخطوات التي اتخذتها السلطات الوطنية في تنفيذ بعض التوصيات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي

للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما فيما يتعلق بدفع مرتبات أفراد الأولوية التي تم إدماجها. بيد أنه جرى الإعراب عن القلق إزاء عدم الانضباط الخطير في صفوف الأولوية المدججة، واتساع نطاق ما يرتكبه الجيش من انتهاكات لحقوق الإنسان. وشددت البعثة على ضرورة تطبيق العدالة العسكرية على جميع أفراد القوات المسلحة في جميع الرتب، وحثت السلطات على الإسراع بإصلاح الجيش عقب الانتخابات لضمان إنشاء جيش متميز بالمهنية وخاضع للمساءلة، وقادر على تأمين سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية وإقليمها. كما حثت البعثة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام برصد دقيق لسقطات القيادة العسكرية في القوات المسلحة للبلد وعلى طلب المساءلة متى ثبتت المسؤولية الفردية عن الفساد أو أية تجاوزات أخرى.

٣٣ - وتلقت بعثة مجلس الأمن إحاطات مفصلة عن جهود بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في كينشاسا. كما قدم فريق المقدمة من القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي إحاطات للبعثة حول التقدم المحرز في نشر عناصر مقدمة القوة الاحتياطية إلى كينشاسا. وستعمل القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي في تعاون وثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وستقدم لها الدعم أثناء تنفيذ ولايتها المتمثلة في دعم تأمين العملية الانتخابية، في الجهات التي تعاني فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من محدودية القدرات العسكرية. وسيتم نشر القوة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة تنتهي بعد أربعة أشهر من إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية. وشجعت بعثة مجلس الأمن القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تنفيذ استراتيجية إعلامية لتعريف سكان البلد وأصحاب المصلحة فيه بالدور الذي تقوم به القوة الاحتياطية التابعة للاتحاد الأوروبي في دعم الترتيبات الأمنية المتعلقة بالانتخابات.

٣٤ - وخلال اجتماعها مع اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، لاحظت بعثة مجلس الأمن أن المرحلتين الأوليين من الإدماج أدتا إلى إنشاء ١٢ لواء متكاملًا، وأن بعض هذه الأولوية منتشرة وتمارس مهامها حاليا في الجزء الشرقي من البلد. وقد شرعت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ المرحلة الثالثة من عملية الإدماج، التي ينتظر أن تقود إلى إنشاء لواءين متكاملين إضافيين. بيد أن الأولوية المتكاملة لا تزال تنقصها المعدات الملائمة، والانضباط والتماسك.

٣٥ - وأوضحت اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني أنها تعمل من أجل إدماج ١٨ لواء متكاملًا، وتأمل أن يتم ذلك قبل الانتخابات بوقت كاف. وأقرت بأن عملية

الإدماج كانت غير كافية لإنشاء جيش مهني، إذ أن أغلبية الجنود لم يحصلوا أساساً على أي تدريب عسكري نظامي. وفي نفس الوقت، يجعل حجم جمهورية الكونغو الديمقراطية أي تحريك للقوات، سواء للإدماج أو النشر، أمراً يستغرق كثيراً من الوقت ويزيد كثيراً من الطلب على موارد الدولة المحدودة. وقد قررت الحكومة مؤخراً رفع مرتبات أفراد الجيش والشرطة من عشرة دولارات إلى ٢٥ دولاراً في الشهر. وأشار إلى أن تحسين مرتبات أفراد الوحدات وتدريبهم سيساعد على زيادة الانضباط في أوساط الجنود. ومن شأن هذه الخطوات أن تساعد على الحد من انتهاكات حقوق الإنسان. وتقر قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن حالة ضعف القضاء العسكري قد هددت بفشل الجهود المبذولة لإنهاء الإفلات من العقاب في الجيش. ومن المنتظر أن يوفر التعداد الأخير للجيش أساساً لا بأس به لمواصلة إجراء الإصلاحات الإدارية.

٣٦ - ورحبت البعثة بالتقدم المشهود الذي حققته بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إصلاح القطاع الأمني في كفالة دفع المرتبات الشهرية للألوية المتكاملة بانتظام، وفي الإشراف عليه. كذلك، نجحت بعثة إصلاح القطاع الأمني في تحقيق هدف الفصل بين سلسلة المسؤولية عن دفع المرتبات وبين هيكل قيادة الوحدات. ويسود شيء من القلق خشية أن يشكل المطلب السياسي الخاص بمواصلة بناء قوات مسلحة كونغولية مدمجة بعد الانتخابات، من خلال عملية "خلط" المحاربين المنتمين لمختلف الفئات المتنازعة سابقاً، خطراً على الجهود الرامية إلى إنشاء جيش مهني يتمتع بقدرات عملياتية عالية.

٣٧ - ولاحظت البعثة بارتياح شديد ما حققته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي من تقدم في إعداد الشرطة الوطنية الكونغولية لدورها في ضمان الأمن أثناء العملية الانتخابية، بما في ذلك قيام بعثة الأمم المتحدة بتدريب نحو ٥٠.٠٠٠ من أفراد الشرطة وقيام بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي برعاية وحدات مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية الكونغولية في كينشاسا. كذلك، رحبت البعثة بالتعاون الوثيق بين شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يدعمون عملية إصلاح الشرطة فيها.

٣٨ - وأشارت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أن الشرطة الوطنية الكونغولية ستتولى المسؤولية عن ضمان أمن الانتخابات. غير أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ستشارك في الترتيبات الأمنية في الجهات التي تظل المجموعات المسلحة نشطة فيها، مثل ولايتي إيتوري وكيفو وشمالي كاتانغا. ورحبت البعثة بقيام خبراء كونغوليين ودوليين بإعداد مشروع خطة لإصلاح الشرطة؛ وتنص الخطة على انضمام أفراد الشرطة إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقرر تنفيذها بعد الانتخابات بوقت قصير.

٣٩ - ولاحظت البعثة انضمام ١٥٩ ١٢٣ محاربا إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، منذ بداية العملية الانتقالية، ومنهم ٦٥٩ ٩ عادوا إلى الحياة المدنية و٢٩٣ ٣٨ التحقوا بالجيش. وتم جمع نحو ٨٠ ٠٠٠ قطعة سلاح وتسليمها إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدرت اللجنة الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج أنه لا يزال لازما انضمام قرابة ٧٠ ٠٠٠ محارب إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

رابعاً - الحكم الرشيد

٤٠ - أعربت بعثة مجلس الأمن عن بالغ قلقها من الأنباء التي تفيد بإساءة إدارة الاقتصاد، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في النفقات الخارجة عن الميزانية منذ أواخر عام ٢٠٠٥. ودعت البعثة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما الرئيس كاييلا ونوابه الأربعة، إلى اتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة إدارة موارد الدولة بشفافية. وأكدت البعثة أن هذه الخطوات تشكل شرطا أساسيا لاستعادة ثقة الجهات المانحة، ومنها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذان كانا قد علقا برامج مساعدتهما لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر آذار/مارس. وإذا توافر المانحون عن تقديم الدعم بعد الانتخابات فيمكن أن يشكل ذلك خطرا على استقرار الحكومة المنتخبة، التي يُتوقع أن تخضع لضغوط شديدة من الجمهور لإيصال فوائد السلام بسرعة إلى السكان. والدعم الذي تحصل عليه خطة العمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ترعاها الأمم المتحدة، سيكون عنصرا حاسما لتعجيل تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية لصالح الفقراء.

٤١ - وقد أوضح نائب الرئيس بيمبا، الذي يرأس اللجنة الاقتصادية والمالية للحكومة الانتقالية، أن الحكومة الانتقالية نجحت في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. غير أنه اعترف بنقص الشفافية والانضباط في إدارة بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، بما فيها قطاعا التعدين والغابات؛ وأعرب عن خيبة أمله لفشل الجمعية الوطنية في استعراض استنتاجات لجنة لوتوندولا البرلمانية الخاصة بالمسؤولية عن تقييم مدى مشروعية العقود المبرمة خلال فترتي الصراع، في ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي ١٩٩٨.

٤٢ - وتلقت بعثة مجلس الأمن إحاطة من ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن التحديات التي تواجهها الحكومة الانتقالية وبشأن فرص الاستقرار وإعادة التعمير في فترة ما بعد الانتخابات. ولاحظت البعثة وقف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ببرامج مساعدتهما الاقتصادية والمتعلقة بالميزانية، بسبب القلق حيال سوء إدارة الدولة للشؤون المالية. كذلك، شكل عدم التزام السلطات الانتقالية على ما يبدو

بالحفاظة على الانضباط الصارم في مجال الميزانية خلال فترة ما قبل تنصيب الحكومة الجديدة مصدر قلق. وحاليا، يتفاوض صندوق النقد الدولي مع الحكومة على برنامج يرصده الموظفون ويهدف إلى مساعدة السلطات الكونغولية على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق إعادة انضباط الميزانية، بما في ذلك تدابير تهدف إلى زيادة الشفافية، مثل الوقف الطوعي المؤقت للعقود في قطاعي التعدين والغابات.

٤٣ - وينظر البنك الدولي والأمم المتحدة وبعض الجهات المانحة الثنائية في وضع إطار للسياسات يهدف إلى تحسين أساليب الحكم وتعزيز الحوار مع السلطات المنتخبة، بما في ذلك دعم زيادة الشفافية وأولويات الإصلاح الرئيسية. ولاحظت بعثة مجلس الأمن أن تعاون سلطات جمهورية الكونغولية الديمقراطية سيكون حاسما لكفالة تنفيذ الإصلاحات تنفيذًا فعالًا. وناشدت البعثة الجهات المانحة هيئة سبل لتقديم دعم إضافي لعملية إصلاح القطاع الأمني.

٤٤ - وخلال الاجتماع الذي عقدته بعثة مجلس الأمن مع اتحاد شركات الكونغو أكدت البعثة أن نمو الأنشطة الاقتصادية المحلية سيكون عاملا حاسما من عوامل تعزيز الاستقرار والتعمير في فترة ما بعد الانتخابات. وأشار الاتحاد إلى أنه بصدد إعداد وثيقة ستعرض على الحكومة المنتخبة، وتتضمن مقترحات بشأن تحسين بيئة الأعمال وتشجيع الانتعاش الاقتصادي واستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأجل الطويل، بما في ذلك إقامة نظام قضائي محايد، والاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز أسلوب الحكم الرشيد. وأعرب وفد الاتحاد عن بالغ القلق إزاء الحاجة إلى إدخال تحسينات دائمة في البيئة الأمنية، التي تشكل عاملا حاسما من عوامل نمو الشركات الخاصة؛ ودعا إلى تقديم دعم دولي متواصل لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات.

٤٥ - كذلك، تلقت البعثة إحاطة من كريستوف لوتوندولا بشأن استنتاجات اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بتقييم مشروعية العقود المبرمة أثناء الصراعين اللذين نشبا في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٨، بما في ذلك الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وأشار إلى أن شفافية إدارة الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي أن تشكل أولوية رئيسية للحكومة المنتخبة. كما زود السيد لوتوندولا أعضاء البعثة بتحليل وخطة عمل لمعالجة مسألي الفساد والشفافية في استغلال الموارد، بما في ذلك اقتراح يدعو لإنشاء لجنة وطنية في ظل الحكومة الجديدة للسيطرة على الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٦ - وتلقت البعثة في وقت لاحق إحاطة غير رسمية من رئيس فريق الخبراء المعني بمحظر الأسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن أنشطة الفريق منذ تمديد ولايته بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٥٤ (٢٠٠٦)، لفترة تمتد حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٤٧ - وكذلك، التقى أعضاء بعثة مجلس الأمن في كينشاسا بمجموعة من المنظمات غير الحكومية النسائية التي تركز على مسألة العنف الجنسي. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء استمرار تفشي حوادث العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يُرتكب معظمها أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمجموعات المسلحة. ومن شأن قيام البرلمان المنتخب بسن تشريعات تُعاقب مرتكبي أعمال العنف الجنسي أن يفيد في معالجة هذه المسألة؛ وفضلاً عن ذلك، تحتاج الحكومة إلى اتخاذ إجراءات فعالة وفورية لوضع حد لإفلات القوات المسلحة من العقاب.

٤٨ - كما ناقشت البعثة مع الممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقبل تلك البعثة، والتغيرات المحتملة في ولايتها فيما بعد العملية الانتقالية. واقترح أعضاء عديدون أن تعمل بعثة المنظمة مع إدارة عمليات حفظ السلام وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على استحداث خيارات معينة ينظر فيها مجلس الأمن أثناء مداولاته بشأن مستقبل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

خامسا - التوصيات

ألف - الانتخابات

٤٩ - تُشجّع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأصحاب المصلحة فيها على كفالة احترام الموعد المعلن لإجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية، وهو ٣٠ تموز/يوليه.

٥٠ - وإذا ارتأت الأطراف السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء حوار رسمي بشأن العملية الانتخابية، وهي خطوة قد تُفيد في تخفيف حدة التوتر السياسي، فمن المهم ألا يؤدي هذا الحوار إلى مزيد من التأخير في تنفيذ الجدول الزمني المعلن للانتخابات.

٥١ - ومن الأهمية بمكان أن تنظم الأحزاب السياسية حملاتها الانتخابية وفقاً لمدونة سلوك الأحزاب السياسية التي أعدها اللجنة الانتخابية المستقلة، وأن تجري الحملة الانتخابية في جو من الهدوء والتسامح. وينبغي أن تركز المناظرات على مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية،

بما في ذلك البرامج التي يتم إعدادها لصالح السكان. وينبغي عدم التسامح مع لغة البغضاء والحث على الكراهية الإثنية والاستبعاد.

٥٢ - وينبغي للسلطات الانتقالية أن تضمن المساواة بين جميع الأحزاب السياسية والمرشحين في الوصول إلى وسائل الإعلام، التي يجب أن تظل محايدة أثناء فترة الانتخابات. وينبغي تقديم مزيد من الدعم لتحقيق هذا الغرض، لكفالة سير أعمال الهيئة العليا لوسائل الإعلام، التي ينبغي لها الحفاظ على حيادها ومصداقيتها خلال العملية.

٥٣ - ومن الأمور الحاسمة أيضا أن تظل الدوائر الأمنية متيقظة لأهمية ضمان استقلالية الصحفيين واتخاذ تدابير لضمان أمن الناحيين والمرشحين. ولا يجوز التسامح مع أعمال التخويف والعنف.

باء - إصلاح القطاع الأمني

٥٤ - تدعو الحاجة إلى تسريع جهود إصلاح الجيش وإعادة تنظيمه، بما في ذلك إدماج الوحدات وجعلها متناسقة؛ والإصلاح الإداري لهيكل القيادة العسكرية.

٥٥ - ويتطلب الأمر جهدا أكثر انتظاما من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في صفوف الدوائر الأمنية، وذلك بتقديم من يُدعى انتهاكهم لحقوق الإنسان من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للعدالة وإقالة كبار الضباط الذين يتبين نقص قدراتهم القيادية نقصا فادحا.

٥٦ - وينبغي تشجيع المجتمع الدولي على زيادة دعمه لعملية إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - الحكم الرشيد

٥٧ - تُشجع السلطات الكونغولية على بذل الجهود للاستجابة لتوقعات المؤسسات المالية الدولية فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات استئناف مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٥٨ - واستمرار عمل الدولة ومؤسساتها، بما في ذلك الإدارة الاقتصادية الشفافة والمسؤولة، خلال الفترة الفاصلة بين بدء الاقتراع وتنصيب الحكومة المنتخبة، هو شرط حاسم من شروط ضمان الاستقرار في البلاد.

دال - العنف الجنسي

٥٩ - ينبغي للحكومة اتخاذ خطوات لمعالجة استمرار تفشي العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حد للإفلات من العقاب في صفوف القوات المسلحة.

هاء - ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٠ - تُشجع بعثة المنظمة على العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام ومع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على استحداث خيارات معينة لينظر فيها مجلس الأمن أثناء مداولاته بشأن ولاية البعثة مستقبلاً.